خلاصة أطروحة دكتوراه

عنوان الأطروحة: أثر التحقيق الإداري في الدعوى الجزائية– دراسة مقارنة–

إعداد: الطالب صالح علوان ناصر عبد النائلي

إشراف: أ.د.مازن ليلو راضي

التاريخ :٢٠١٨/١٠/٦م الموافق ٢٦/محرم /١٤٤٠هـ

أورد قرار صدر من إدارة مجلس القضاء الأعلى بالعدد"٨٨٩/مكتب/٢٠١٥م في ٢٠١٥/١٢/٢٩م المؤكد عليه بلاحق إعمامه بالعدد"٢٩١/مكتب/٢٠١٧م في ٢٠١٧/٤/١٩م أثرا واضحاً، وقيداً موقفاً على سير الدعوى الجزائية ومباشرتها من قبل قاضي التحقيق المختص بحق الموظف أو المكلف بخدمة عامة المتهم بجرائم الفساد المالي والإداري ومخالفة واجبات الوظيفة العامة واستغلالها وهدر المال العام ،الذي تضمن منع قاضي التحقيق المختص من مباشرة الدعوى الجزائية في جرائم الوظيفة العامة ،إلا بعد قيد إجراء التحقيق الإداري وربط الأدلة التي تدعم التهمة من قبل مرجع الموظف أو المكلف بخدمة عامة، وأثار الأعمام المذكور إشكالية مشروعية إصداره من حيث طبيعته القانونية، وتعارض موضوعه مع المبادئ الدستورية ذات الصلة باستقلال القاضي في قضائه ،ومبدأ الفصل بين السلطات، وعيب اختصاص الجهة المصدرة له، كونها غير مختصة بإصدار الأنظمة والتعليمات بهدف تنفيذ القوانين الموكلة أصلا إلى مجلس الوزراء بحكم الفقرة ثالثا من المادة "٨٠" من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ كون الإعمام تعلق بإصدار تعليمات بخصوص تنفيذ وتطبيق المادة "١٠ "من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١المعدل وكذلك أثار إشكالية القيد الموقف لدعوى الجزائية بخلاف استقلال سلطه القاضي المختص الدستورية والقانونية في مباشرة الدعوى الجزائية بحق مرتكب الجريمة الوظيفية ، وخلاف المبادئ العامة في قانون أصول المحاكمات الجزائية ومنها المادة "٢" من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم"٢٣" لسنة ١٩٧١ المعدل التي منعت وقف أو تعطيل سير الدعوى الجزائية أو وقف تنفيذ الإجراءات والعقوبات إلا في الأحوال المبينة في القانون ، وحيث القرار لا يعد نظاماً ،ولا تعليمات ،ولا بحكم القانون ،إلا أن الالتزام به، وتنفيذه من قبل محاكم الجزاء بدأ، من قاضي التحقيق المختص ومحكمة الموضوع الجزائية ورقابة محكمة التمييز نفذ، بحكم صدوره من مرجع المحاكم الجزائية ومن رأس أداره مجلس القضاء الأعلى ،ومن خلالها، وأثار إشكالية الزام مرجع الموظف المتهم بتنفيذه وإجراء التحقيق الإداري بشكل مطلق في جميع الجرائم الوظيفية، وربط الأدلة التي تدعم التهمة مسبقا، وقبل مباشرة الدعوى الجزائية مع الموظف أو المكلف بخدمة عامه المخل بالواجبات العامة مثلما

أثار الإعمام إشكالية مخالفة العديد من قرارات المحكمة الاتحادية العليا التي فصلت بدستورية القانون رقم "٨" لسنة ٢٠١١ وهو قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم "٢٣" لسنة ١٩٧١ المعدل عندما الغى هذا القانون الفقرة (ب) من المادة "١٣٦" من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١م ، المتضمنة الزام قاضي التحقيق بعد مباشرة الدعوى الجزائية مع الموظف أو المكلف بخدمة عامة عن الجريمة الوظيفية موضوع الدعوى الجزائية وبعد إكمال التحقيق معه وقبل صدور القرار بالإحالة على المحكمة الجزائية المختصة بوجوب استحصال موافقة المرجع على الإحالة ومنها على سبيل المثال القرارات ٢٨/اتحادية إعلام/٢٠١٤م في٢٠١٤/٧/١٣م و القرار المرقم "١١٥/ اتحادية/ إعلام/٢٠١٧" في ٢٠١٧/١٠/٢٤م . وبين البحث في هذه المشكلة مشروعية واهمية أجراء التحقيق الإداري في الوقائع الجرمية الوظيفية ذات الصلة بواجبات الوظيفة العامة ، والسلوك الوظيفي للموظف المكلف بخدمة عامة ،وحالات الاستثناء لوقائع الجرم المشهود والتلبس بالجريمة الوظيفية، وعُززْ البحث بقرارات القضاء ،وبيان موقفه من قيد التحقيق الإداري والتباين في القرارات القضائية الصادرة من محاكم التمييز بخصوص قيد التحقيق الإداري واثره في بناء الحكم الجزائي وسير الدعوى الجزائية كما بين البحث فرضياته والإجابة على الأسئلة عن مشروعيته ،وكيفية معالجة الأثار القانونية، والعملية التي تركها في الدعاوى الجزائية في عموم البلد من تاريخ صدوره ٢٠١٥/١٢/٢٩م وحتى تراجع إدارة مجلس القضاء الأعلى عن هذا القرار في بداية عام ٢٠١٨م وبموجب لاحق أعمامه بالعدد ٢٩١/محكمة/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٤/١٩ وبعد أن تجلى لها من خلال التطبيق العملي لقيد التحقيق الإداري على الدعوى الجزائية الآثار السلبية للأسباب الموجبة لإصدارة والعودة إلى الأصل بإطلاق السلطة التقديرية لقاضي التحقيق المختص بإجراء التحقيق الإداري وربط الأدلة من قبل مرجع الموظف المتهم بعد مباشرة الدعوى الجزائية وتوصل البحث إلى نتائج ومقترحات تمثل جلّها بالعودة إلى المشروعية ومبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القاضي في قضائه ومبدأ عدم جواز وقف الدعوى الجزائية إلا بالأحوال المبينة بنص القانون والمطالبة بالغاء القرار بقيد التحقيق الإداري لتعارضه مع المشروعية والمبادئ الدستورية والقانونية وقرارات المحكمة الاتحادية العليا الملزمة للكافة . واتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي التأصيلي المقارن في الجانب النظري من البحث ثم المقارنة مع الأنظمة والقوانين المصرية ذات الصلة بالتحقيق التأديبي وبقدر الحاجة دون الخوض في التفاصيل. وفي الجانب التطبيقي اختيار مجموعة متنوعة من الأحكام القضائية ذات الصلة بموضوع البحث وجلها صادرة من المحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، والمحكمة الإدارية العليا ، وقرارات محاكم الاستئناف بصفتها التمييزية ،وفتوى مجلس الدولة، والمحكمة الإدارية العليا المصرية ومجلس الدولة المصري ، إذ تم تحليلها ومقارنتها مع بعضها والوقوف على وجهات الاتفاق والافتراق

بينها وبين النصوص التشريعية وتم تناول الموضوع بعد المقدمة في بابين ، الباب الأول تضمن التعريف بالتحقيق الإداري وعلاقته بالدعوى الجزائية، وتناولته في فصلين الأول تناولت فيه التعريف بالتحقيق الإداري وموضوعه أما الفصل الثاني علاقة التحقيق الإداري بالدعوى الجزائية والباب الثاني تناولته في فصلين أيضاً إذ كان الفصل الأول عن قيد إجراء التحقيق الإداري على الدعوى الجزائية والفصل الثاني من هذا الباب تناولت فيه أثر استقلال التحقيق الإداري في الدعوى الجزائية .ثم ختمت الدراسة بالنتائج وبينت المقترحات.

الباحث

Abstract

Thesis Title: Effect of Administrative Investigation on Criminal Case - Comparative Study-

Prepared by: Saleh Alwan Nasser Abdu Alnaeli

Supervised by: Prof. Mazen Lilo Radi

Cited a decision issued by the Supreme Judicial Council of the number "889 / Office / 2015 29/12/2015 certainly it Blahak uncle number" 291 / Office / 2017 19/4/2017 effect is clear, and restrained stance on the conduct of criminal proceedings and brought in by The investigating judge concerned with the right of the employee or the person charged with serving the public accused of financial and administrative corruption offenses, violating the duties of the public service and exploiting them and wasting public money, which included preventing the competent investigating judge from initiating criminal proceedings in public service offenses. Before the reference of the employee or the general service, and raised the uncles Male problematic legitimacy of issuance in terms of legal nature, and opposes its subject with constitutional principles relevant to the independence of the judge in spending, and the principle of separation of powers, and the defect jurisdiction of the issuer to him, because they are not competent to issue regulations and instructions in order laws entrusted the implementation originally to the Council of Ministers by virtue of paragraph III of Article (80) of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005 that the General Assembly is concerned with the issuance of instructions regarding the implementation and application of Article 10 of the State Employees and Public Sector Discipline Law No. 14 of 1991 as amended and the problem of registration of the case for the criminal case other than the independence of the competent judge And the legality of initiating criminal proceedings against the perpetrator of the crime, in violation of the general principles of the Code of Criminal Procedure, including Article 2 of the Criminal Procedure Law No. 23 of 1971, which prohibits the suspension or interruption of criminal proceedings In accordance with the law, and where the decision is not a system, nor instructions, nor by law. However, the obligation and its implementation by the penal courts began from the competent investigating judge and the court of penal matter and the control of the Court of Cassation. Head of the Judiciary Council E top, and through, and raised the problem of forcing the employee accused executed and an administrative investigation is absolutely in all functional crimes reference, and link the evidence that supports pre-charge, and immediately prior to the criminal case with the employee or in charge of public crowbar service of public duties as raised Uncles problematic violation of many The decisions of the Federal Supreme Court, which were separated by the constitutionality of Law No. 8 of 2011, amending the Criminal Procedure Law No. 23 of

1971, amended when this law repealed paragraph (b) of Article 136 of the Code of Criminal Procedure No. 23 of 1971 , Involving a judge The investigation immediately after the criminal case with the employee or in charge of a public service for the functional crime the subject of criminal proceedings and after completing the investigation and before the issuance of the decision by reference to the competent criminal court should be obtaining the reference approval of the referral, for example, decisions 28 / Federal Media / 2014 13/7 / 2014 and Resolution No. 115 / Federal / Information / 2017 on 24/10/2017. The investigation into this problem has demonstrated the legality and importance of conducting an administrative investigation into the criminal facts related to the duties of the public office, the career behavior of the employee in charge of public service, the exceptions to the facts of the crime and the violation of the functional crime. Judicial rulings issued by the courts of cassation regarding administrative investigation and its impact on the construction of the criminal judgment and the conduct of the criminal case, as well as research hypotheses and answer questions about legality, and how to address the legal effects, and the process left by the call And the criminal justice system in the whole country from the date of its issuance on 29/12/2015 and until the management of the Supreme Judicial Council reversed this decision in the beginning of 2018 and by his uncles by the number 291 / Court / 2017 on 19/4/2017 and after it was revealed through the practical application of the registration Administrative investigation of the criminal case The negative effects of the reasons for the issuance and return to the original release of the discretion of the investigating judge competent to conduct an administrative investigation and link the evidence by the reference of the accused after the prosecution of the criminal case and the search results reached the proposals and most of the return to legality and the principle of separation of powers and the principle of independence of the judge in a And the principle of not permitting the suspension of criminal proceedings except in accordance with the provisions set out in the text of the law and demanding the cancellation of the decision to record the administrative investigation for its conflict with the legality, constitutional and legal principles and decisions of the Supreme Federal Court. And followed the method of analytical inductive comparative analysis in the theoretical aspect of the research and then compare with the Egyptian laws and regulations related to the disciplinary investigation as much as need without going into details. On the practical side, the selection of a variety of judicial decisions related to the subject matter of the research, issued by the Federal Supreme Court, the Federal Court of Cassation, the Supreme Administrative Court, the decisions of the courts of appeal as discriminatory, the advisory opinion of the State Council, the Egyptian Supreme Administrative Court and the Egyptian State Council. With some of them and to identify the points of agreement and the separation between them and

the legislative texts was dealt with the subject after the introduction in Babin, the first section included the definition of administrative investigation and its relationship to the criminal case, and dealt in the first two chapters dealt with the definition of The second chapter deals with the effect of the independence of the administrative investigation in the criminal case. The study concluded with the results and the proposals.

researcher